

لا كل واحد اصل في التصرف ولان الاصل فيهما واحد وهو  
المكاتب فاذا مات كان حكم الورثة اجمع حكم مورثهم وهو  
واحد فلذلك لا يفوز بما اخذه لكن قبض احد الشريكين  
بغير اذن الاخر فاسد في الكتابه صحيح في شركة العبد  
المبيع لانه هنا له ان ينفرد بالمبيع فلم يذبح له الا انفراد  
بالقبض فدل على الفرق بينهما **كتاب الوكالة**  
هي في اللغة الحفظ والمراعاة وفي الشرح اقامه الوكيل مقام  
موكله في العمل المأذون فيه والاصل فيها كتاب الله  
عز وجل وسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم **فاما**  
الكتاب فنقول تعاقب قصة اهل الكهف فبعثوا احدا  
يوثقهم هذه الى المدينة فاخبر بها عنهم وكلموا من  
يشترى لهم طعاما **واما** السنة فلما روى عنه صلى الله  
عليه وسلم انه وكل في النكاح والشراف في النكاح قيل  
جم وبنا فيه الضمري في نكاح ام حبيبه بنت ابي سفيان  
صخر بن حرب وكانت باحبيسه فارسله الى الجاشي وز  
وجده ام حبيبه واصدقها الجاشي عنه اربعمائة  
دينار والذبي انكحها خالد بن سعد ابن العاص بن  
اميه وهو ابن ابن عم ابيها وكان ابوها كافرا ولا يه  
له وكل ابا رافع في نكاح ميمونة بنت الحارث الهلالية  
وفي البيع وكل حكيم بن حزام ليشترى له صلى الله عليه  
وسلم اصحبه بد دينار فاشترى له اصحبه بد دينار  
فاعطى فيها ربح فباعها بد دينار فاشترى له  
اصحبه بد دينار فاجلها الى النبي صلى الله عليه وسلم  
ومعها دينار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
تصدق بالدينار وضعه بالشاة وروى عنه صلى  
الله عليه وسلم انه امر عروة البارقي ان يشتري  
له اصحبه بد دينار فاشترى له مثنان بد دينار فباع

ما اذا دفع المحامل لوصيه مالا يتصرف فيه ويكون المالك في  
المعامل والربح بينهما الربح والذي ظهر ان هذه ليست شركة  
بل قراض فاسد **فان** قيل ما الفرق بين هذه وشركة العنان  
والقراض لانك قلت فيهما يتصرفا كل واحد من غير تحديد  
بحد الاخر الاخر لصاحبه وهما هنا قلت يحد قبل الفرق  
بينهما ان المال في شركة العنان والقراض معروف القدر  
معلوم فانما يتصرف كل واحد منهما على حسب حاله بما  
معه من المال وليس كذلك ههنا لانه مال بينهما وانما هي  
اذن بالشراف في الذمه والذمه تسع الكثير والقليل فاسم  
يكن من تحديد ما يشترطه سهما به فدل على الفرق  
بينهما **القاعدة الثالثة** ليس لاحد الشريكين ان يفوز  
بما اخذه من مال الشركة دون شريكه **الاي مسئله** وهي ما  
اذا باع عبدا لهما لانسان فقبض احداهما شيئا من الثمن  
فهل ينفرد به فيه وجهان قال الراجح في اخر كتاب الشركة  
قولان ان حزمها ان له الانفراد قيل وكذا لو كاتب شخص  
عبد لهما لانسان فقبض احداهما شيئا من الثمن فهل ينفرد  
به او لا فيه وجهان قال الراجح في اخر كتاب الشركة  
قولان ان حزمها ان له الانفراد قيل وكذا لو كاتب شخص  
عبد فزومات وترك ورثته فهم شركاء في مال الكتابه  
فلو قبض احد الورثة من المكاتب شيئا من مال الكتابه  
لنفسه فزبه دون باقيه وقد اتفق به بعض المتأخرين  
ومشهور كلام الاصحاب المنع خلافا لان شترح وغيره  
عدم الرجوع قال النووي في اصل الروضة وقد استحسنه  
الشيخان ابو حامد وابو علي **قيل** فيما الفرق بين هذه  
المسئلة وبين اصلها وهي الشركة قلنا الفرق بينهما ان  
الشركاء في البيع والارث كل واحد منهما حكمه حكم الاخر  
لان كل واحد منهم ليس له ان يتصرف الا باذن باقيه

لان

Copyrighted material